المصدر : ب . ابو الحوايج ، الاطلسي الزراعي للاردن ، المصدر السابق . المكتب المركزي للاحصاء ، الدليل الاحصائي لاسرائيل ١٩٧٢ ، المجلد ١٩٧٣ ، الصفحة ٦٦٥ . الدائرة الزراعية في الضفة الغربية ، الزراعة في الضفة الغربية ١٩٧٣ ، المصدر السابق ، الصفحة ٦ ـ ٨ .

(أ) من تلك ٨١,٠٠٠ هكتار اشجار تحمل .

٢ . موارد المياه :

وكما هو مشار ، فان ٨,١٠٠ هكتار او ٤٪ فقط من الاراضي المزروعة كانت مروية سنة ١٩٧٣ . وهذا مما جعل الزراعة في الضفة الغربية تعتمد كليا على المطر ، مما يسفر عن عدم الثبات الذي يحصل دائما في الانتاج . وما عدا وادى الاردن والمنحدرات المرتفعة المحاذية فان الترسبات السنوية تصل في اكثر السنين الى ٣٥٠ ملمتر او اكثر ، مما يكفي لدعم المحصول التجاري . وان تحسين التجارب الادارية والتكنولوجية يمكن لها ان ترتفع بانتاج هذه الاراضي التي تعتمد على الري ، ولكن في الاجمال فان امكانيات هذه الزراعة محدودة "١" .

ان توافر الماء واستغلاله له اهمية حاسمة بالنسبة للزراعة في الضفة الغربية (من كلا المصدرين الجوفي والسطحي) وعلى اية حال ان التطورات في العقد الاخير كانت مروعة . **ان مصادر المياه السطحية** كانت تستعمل بشكل غير كافي لم يكن هنالك تخطيط وتنفيذ اي من مشاريع الري في الضفة الغربية ، وان مياه نهر الاردن لا يمكن ان تجر « لاسباب امنية "١٢" . وان عددا من الوديان والينابيع استغلت بمعدلات منخفضة الفعالة .

ان الامكانيات المستقبلية متوفرة (ومتابعة تحقيق هذه الامكانيات يجب ان يتم بشكل دؤوب) لبناء سدود في مختلف مجمعات المياه الصغيرة وغيرها من مخازن مياه المطر المتوفرة .

ان التجربة الناجحة في شمال سوريا والعراق صالحة لان تكون مثلا يحتذى ، فان المياه التي يمكن تجميعها صالحة لان تستغل في الري وصالحة ايضا لتروي دورة المحصول القصيرة التي تأتي بعد دورة المحصول الرئيسي والتي تدعم تكثيف الزيارة في العمليات الزراعية .

اما فيما يتعلق **بمصادر المياه الجوفية** ، فان حفر ابار جديدة قد حظر منذ حزيران ١٩٦٧ ، وحتى الاستعانة بالابار الموجودة قد تقلص ووضع تحت المراقبة . وهذا ما احبط اي توسع في انتاج الحمضيات والخضار ، اما العمليات الزراعية المكثفة فكانت نتيجة الزيادة والفاعلية في استغلال المياه . ومما يجدر الكشف عنه هو انه خلال عامي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ ، نرى ان ٣١٤ بئرا عربية من ما مجموعه ٣٣١ بئرا قد انتجت ٣٣ مليون متر مكعب من المياه ، بينما نرى ان ١٧ بئرا حفرت حديثا (بواسطة شركة المياه الاسرائيلية ماكروت) من اجل المستوطنات الاسرائيلية ، قد انتجت ١٤,١ مليون متر مكعب من المياه .

اكثر من ذلك هنالك تصاريح بان هذا التطور الاخير قد افضى الى نضوب ونقص في منسوب المياه في عدد من الابار العربية . ومنذ الاحتلال فلقد جفت ما مجموعه ١٢ بئرا "١٣" .

ان الشلل الحاصل في استغلال موارد المياه تفسر تلك السياسة التي تتبعها الحكومة العسكرية في الحفاظ على موارد المياه الجوفية .

على اية حال فان المسح او الدراسات الهيدرولوجية قد اشارت الى ان كميات لا باس بها من امدادات المياه الى اسرائيل تنبع من الضفة الغربية (مياه المطر ، والسيول ، والمياه الجوفية).

ان الضفة الغربية يحدث فيها بشكل متواصل فائض سنوي من المياه يبلغ ٦٠٠ مليون متر مكعب على الاقل ، بينما ستعاني اسرائيل من عجز يبلغ ٢٦٥ مليون متر مكعب سنة ١٩٧٩ ويمكن ان يصل الى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٥ .

ولكي يبقى الوضع راكدا ، فنلك لا يتطلب اكثر من استمرار التعدي وانتهاك الحقوق الوطنية للسكان المحليين بالنسبة للمياه "١٥" .

٣ ـ التشغيل في الزراعة :

ان التشغيل الواسع لعمال الضفة الغربية كان الحقيقة البارزة في اللوحة الاقتصادية بعد حرب ١٩٦٧ ، وذلك لدعم النمو في مختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي (بما فيه الزراعة) وبشكل خاص ، خلال الاوضاع المشجعة في النصف الاول من السبعينات ، انظر الجدول رقم "٧" .

بعد ان حصلت فترة الركود سنة ١٩٧٥ ، وتعمقت بعد ذلك ، فان عمال الضفة الغربية الذين يعملون في اسرائيل قد تم الاستغناء عنهم خلال سنة ١٩٧٧ واعيدوا الى الضفة الغربية ، حيث تعتبرها اسرائيل « المستودع » لليد العاملة .

في سنة ١٩٧٤ والتي تعتبر سنة ازدهار ، نرى ان ٣٠,٩٪ من اجمالي القوة العاملة في الضفة الغربية كانت تعمل في اسرائيل ، وهذا ما قد تناقص الى ٢٧,٩٪ سنة ١٩٧٧ . ومن الملاحظ ان عدد العمال الذين يأتون من الضفة الغربية للعمل في اسرائيل يزداد طالما ان الدخول الى اسرائيل يتم معظم الاحيان بشكل غير قانوني .

ان الحقيقة الصارخة التي يجدر ذكرها هي ، انه في سنة ١٩٧٥ نرى ان عدد العمال في الضفة الغربية قد تناقص ، مما يوحي بان جزءا مهما من القوة العاملة قد غادر الضفة نهائيا الى الاردن ودول الخليج "١٦" حيث ان شروط الازدهار هناك لم تخمد .

ومن المهم ان نلاحظ ان عمال الضفة الغربية يعملون ولكنهم على الهامش ، فهنالك واجبات ملقاة على عاتقهم ويدفعون الضرائب كما يدفعها العمال الاسرائيليون ، ولكنهم لا يتمتعون ابدا بأي من الفوائد والامتيازات التي يتمتع بها العامل الاسرائيلي "١٧" .

وكما هو مبين في الجدول رقم (٧)، فان عدد العمال الذين يعملون بالزراعة في الضفة الغربية ، ونسبة هؤلاء الى اجمالي العمل ، قد تناقصت خلال الفترة قيد الدرس . ولكن تجدر الملاحظة بان السنوات التي يتعدى فيها المحصول المعدل العام ، كان يتم خلالها التوسع في العمل الزراعي . وان الهبوط الذي حصل من ٤٢,٤٠٠ شخص سنة ١٩٧٠ الى ٣١,٤٠٠ شخص سنة ١٩٧٦ كان ممكنا بسبب البطالة المتخفية والمنتشرة نسبيا ، وعدم التشغيل الكافي ، وايضا بسبب البطالة الموسمية في الزراعة . وان التغيير البنيوي المفاجيء كان له نتائج مهمة بالنسبة للضفة الغربية ، فلقد دفعت مزارعين هامشيين الى الخروج من دائرة العمل الزراعي وان عددا كبيرا كبيرا من صغار الملاك واولئك الذين يديرون مؤسسات متوسطة قد وجدوا انفسهم مجبرين على التخلي عن العمل الزراعي .